وزارة التجارة والصناعة – فى شأن النزاع القائم بين وزارة التجارة والصناعة (مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب) ووزارة الاستثمار (مركز اعداد القادة للصناعة) حول اخلال وزارة الاستثمار بتسليم وزارة التجارة والصناعة لمساحة المبانى المجهزة لاغراض المركز القومى لانتاجية الصناعة تنفيذا لعقد المبادلة المبرم فى هذا الشأن .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/٢/٢٤ ان تحديد مساحة قطعة الارض محل النزاع وبيان الوصف التفصيلى لما تم بناؤه عليها وتحديد المساحة التى تم البناء عليها وعدد الادوار المبنية ومساحة كل دور وتاريخ الانتهاء من جميع الاعمال وتحديد حصة وزارة التجارة والصناعة من المبانى المجهزة فى ضوء عقد المبادلة المبرم فى هذا الشأن هى من المسائل الجوهرية والاولية اللازمة للفصل فى النزاع بين طرفيه ، وازاء خلو الاوراق مما يرجح وجهة نظر احد طرفى النزاع وبالتالى لا يكون موضوع النزاع بحالته الراهنة صالحا للفصل فيه ، وهو الامر الذى ارتات معه الجمعية العمومية تكليف الجهة التى طرحت النزاع بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن كل من طرفى النزاع والجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) ومديرية الاسكان بمحافظة الجيزة وحى العجوزة بمحافظة الجيزة ، بحيث تكون مهمة هذه اللجنة معاينة الارض محل النزاع وتحديد مساحتها الفعلية من واقع الرفع المساحى وبيان الوصف التفصيلى للمبانى التى شيدت عليها وتقدير حصة كل طرف فى تلك المبانى فى ضوء عقد المبادلة المبرم بين طرفى النزاع وعلى ان تقدم اللجنة تقريرها الى الجهة المذكورة لتتولى رفعه الى الجمعية العمومية تمهيدا للفصل فى النزاع .

(فتوى رقم : ١٩٣ – بتاريخ : ٢٠١٠/٤/١٨ – ملف رقم : ٣٩٤٠/٢/٣٢)